

التكتلات الاقتصادية -

أدركت عديد من دول العالم، منذ خمسينيات القرن الماضي، أن التغلب على صعوبات عملية التنمية التي تسمح بتحقيق معدلات نمو عالية تستجيب لتطلعات شعوبها والتي تعكس حوكمة رشيدة، لن يكون إلا بتظافر جهود الدول في ظل العمل الجماعي المشترك في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية.

وعليه يتطلب الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية؟

- ما هي عوامل نجاحها؟

- ما هي مكاسب التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على الدول المنتمية إليه؟

المبحث الأول: أشكال التكتلات الاقتصادية الدولية

1- تعريف التكامل الاقتصادي:

تدل كلمة تكامل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد، أما في الأدب الاقتصادي فإنه ليس هناك اتفاقا بين الاقتصاديين على تعريف التكامل فالبعض يدخل في نطاقه التكامل الاجتماعي ويكتفي البعض بالقول بأن أي لون من ألوان التعاون الدولي يمكن أن ينطبق عليه الاصطلاح. ثم اكتفى بعض الاقتصاديين بالقول بأن التكامل الاقتصادي يعني الغاء التمييز بين وحدات اقتصادية تنتمي إلى دولة مختلفة.

والواقع أنه إذا كان لهذا الاصطلاح أن يتضمن معنى جديدا، فإنه يجب أن نفرق بين التعاون الاقتصادي وبين التكامل الاقتصادي. فهذا الأخير يشير ولا شك إلى تقدم أكبر في العلاقات الاقتصادية للدول بحيث تكمل الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى أوطان مختلفة بعضها بعضا وذلك لفائدة هذه الأوطان مجتمعة فائدة أكبر من مجرد التجاور أو التعاون الاقتصادي. ومن الممكن القول أنه بينما يوقع من بعض صور التعاون الدولي كالاتفاقات التجارية مثلا التخفيف

من التمييز بين الدول نتوقع من التكامل أن يلغى صور التمييز كلها أو بعضها بين المناطق المتكاملة اقتصاديا.

ويرى بعض الاقتصاديين الآخرين أن الهدف الأساسي من خلق أي كتل اقتصادي هو تنسيق العناصر الاقتصادية المختلفة كليا أو جزئيا ضمن هذا التكتل والعمل على ملاءمة أوجه النشاط الاقتصادي لتخدم الأهداف المشتركة المرسومة بصورة واحدة.

كما يرى غونار ميردال أن مفهوم التكامل لا بد وأن يشتمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل عن بغض النظر عن جنسياتهم.

2- أشكال التكتلات الاقتصادية الدولية

اتخذت التكتلات الدولية أشكال متعددة يمكن حصرها فيما يلي:

- منطقة التجارة المفضلة: تخفيض الرسوم الجمركية على مجموعة سلعية بين دول التكتل.
- منطقة التبادل الحر أو منطقة التجارة الحرة: وفيها يتم إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي، على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء.
- الاتحاد الجمركي: ويشمل إلى جانب إلغاء التمييز فيما يتعلق بحركة السلع داخل الاتحاد، يتم توحيد التعريفات الجمركية في تجارة الدول الأعضاء مع الدول غير الأعضاء. أي بالإضافة إلى حرية حركة السلع هناك توحيد الرسوم الجمركية في تعاملها مع باقي دول العالم.
- السوق المشتركة: بالإضافة إلى حرية حركة السلع هناك حرية حركة عناصر الإنتاج (المال ورأس المال).

- الاتحاد الاقتصادي: يتميز عن السوق المشتركة بأنه يجمع بين إلغاء القيود على تجارة السلع وحركة عوامل الإنتاج وبين درجة من التوافق والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول المنتمية للتكتل.
- الوحدة الاقتصادية الشاملة: بالإضافة إلى ما ذكر عن الاتحاد الاقتصادي يتم توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية بين الدول المكونة للتكتل، مع إنشاء هيئة عليا مشتركة بين الدول الأعضاء بحيث تعتبر قراراتها ملزمة للأعضاء جميعا، كتوحيد العملة وخلق هيئات مشتركة مثل بنك مركزي واحد وبرلمان ودفاع مشترك... الخ.
- إن عمليات الإنتاج داخل السوق الجديد والكبير لا تتسم بال تكرار والتشابه بل تخطط على أساس تقسيم العمل والتخصص والاستفادة من الميزات النسبية المتوفرة في كل إقليم لصالح جميع الأقاليم المتكاملة.
- وهذا يؤدي التكامل إلى تلافي تبديد الموارد الذي ينتج عن حالة التنافس المبني على تكرار عملية الإنتاج عند مستويات غير اقتصادية.

المبحث الثاني: عوامل نجاح التكتلات الاقتصادية الدولية

- إن تحقيق التكامل يتطلب في الواقع مجموعة من الشروط:
- إن الاقتصاديات المتكاملة يجب أن تكون في مستوى واحد من التنمية تقريبا، وأن تؤمن لسكانها مستوى متقارب من الدخل الفردي. إذا لم يتوفر هذا الشرط فإن الاتحاد لا يكون مفيدا للجميع، أو أنه قد يفيد البعض على حساب البعض الآخر. إن اتحاد اقتصاديات متباينة تباينا شديدا في مدى التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى المزيد من الفوارق بين مستويات التنمية لمختلف الدول المتكاملة.
- الاتحاد يجب أن يكون تدريجي وآلي: تدريجي بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة بالتأقلم مع حجم السوق الجديد وفعالياته المختلفة، وآلي لأن التحولات البضائع ورؤوس الأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل. لهذا يجب

الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية في الحركة نحو التكامل عن طريق التنسيق التدريجي للتشريعات الضريبية والاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد والاختلافات الناجمة عن درجة التصنيع.

- إن إلغاء الحواجز الجمركية يجب أن يكون شاملاً إذ يجب أن يشمل كافة القطاعات الاقتصادية في وقت واحد، وبهذا الشكل يمكن تأمين بعض التوازن بين ما تخسره بعض القطاعات مع ما تربحه القطاعات الأخرى نتيجة التكامل.
- إن التكامل يتطلب إنشاء جهاز إداري قاد على اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق الإقليمية الجديدة وتنفيذها دون أن يكون ملزماً بالحصول على موافقة الدول المعنية بشأن كل قضية مطروحة عليه. وذلك بفضل نظام متوازن من سلطة التشريع والرقابة بحيث يسمح بإشباع متطلبات التكامل وتلك الخاصة بالسيادة لكل قطر على حد سواء.
- أن تكون هناك إرادة سياسية للتكامل أي يجب أن يكون للتكتل منطلقاً سياسياً موحداً وبدون هذا المنطلق الموحد ستبقى عملية التكامل معرضة لهزات كبيرة قد تؤدي التجربة بأكملها.

المبحث الثالث: مكاسب التكتلات الاقتصادية الإقليمية ودولية

يحقق التكتل الاقتصادي مجموعة من المكاسب لفائدة البلدان المنتمية إليه،

- توسيع الأسواق، التي تمكن الشركات الاستفادة من وفورات الحجم التي تتيحها الأسواق الواسعة.
- تطوير القدرات التنافسية للشركات، وخلق فضاء للمنافسة والحد من قيام الاحتكارات من خلال فتح الأسواق الداخلية للشركات الأجنبية.
- الرفع من الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية للشركات من خلال التخصص وتقسيم العمل وفق مزايا نسبية لكل بلد في التكتل.
- تحفيز النمو الاقتصادي عبر التجارة الخارجية بفضل رفع مستوى المبادلات التجارية البينية داخل التكتل الاقتصادي.
- يضمن التكتل الاقتصادي الاستقرار والسلم بين الدول الأعضاء فيه،
- يرفع من مستوى الرفاهية لمجتمعاتها.